(١) رواه البخاري ومسلم في باب الصاحة. ورواه ابن ماجة وأبو داود في كتاب الحدود والترصذي في باب الطهارة، والنسالي في تحريم الدم. (ت)

(٢) توله: "أمر إلخ" قلت: رواه الأثبة البئة في كتيم من حديث أنس أن أناسا من عرينة اجتووا المدينة فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يأتوا إلى الصحفة، فيشربوا من أنباتها وأبوالها، فقتلوا الراعي واستاقوا الدواب، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وطلى آله وسلم فأتى بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أهيبهم، وتركهم بالحرة يعضون الحجارة انتهى. (زيلعي)

(٣) قبوله: "المرنين" هرئة والإ بحلاء عرفات، ويتصغيرها سميت هرينة، وهي قبيلة ينسب إليها
العرنيون، وإنا سقطت ياء التصغير عن النبية إليها، حيث لم يقل: العربيين؛ لا أن الياء في فعيلة وقطة يسقط
عبد النبية لياسا مطرها. (نهاية)

(1) قوله: "بشبرب أبوال الزبل وأليائها" وجه الاستدلال أن اثنهي صلى الله عليه وعلى آله وصلم أصرهم بشرب أبوال الإبل، ولو كان لجما لما أمر بذلك؛ لكونه حراما، وقد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: إن الله لم يجمل شفاه كم فيما حرم عليكم. (ع)

* محصفق عليه من حصديث أنس، الظرال دراية ج١ رقم الحصديث ٥٠٠ ص٩٥ ، ونصب البراية ج١
 مر١٢٢ (نعيم).

(۵)قوله: "لهما إلخ" على أن التدريخ ههنا مجهول، فيحمل على أنهما وردا معا، فيحملان على المعارضة دون التخصيص، إن الحصص لابد، وأن يكون متأخرا، وإذا تعارضنا رجحا الهرم، (تهاية)

(١) رواه الحاكم. (ف)

<u>
 (٧) قوله: "قإن عدامة إلخ" وجه مناسبة عداب القير مع ترك استنزاه البول صو أن القير أول منزل من منازل الأخرة، والطهارة أول منزل من منازل الصلاة. (نبهاية)

** أخرجه النارقطني من حديث أنس، انظرائدواية جا رقم الحديث ا ٥٠ ص١٥ ، ونصب الراية جا مر١٨ (نعيم).

(٨) قبوله "من فيمر قصل" ولما انتظى سبعد بن معاذ ضغطة القبير سئل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
 وسقم عن سيده، ققال: إنه كان لا يستنزه من البول، ولم يرد به بول تقسم، قال من لا يستزه ته لا يجوز صلاته،
 قراما أراد أبوال الإبل عند معالجتها. (نهاية)

(٩) يون بول ما يؤكل لحمه، وها لا يؤكل. (نياية)

(١٠) تقلم بياله. (عناية)

(١١) في النجاسة.



اللمتأم بركهان الدين أبى المستن على بن أبى بحر المرغيث ابى المعتان الدين أبى المستن على بن أبى بحر المرغيث الد





اعتقبا خليه وتسيعة تقريماتنا بنه من مسبطانية والفقاية تيم شرف أوراحد من منواس أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالمئزر (١)، وقيل: ربع الموضع الذي أصابه كالذيل (١) والدخريص (١)، وعن أبي يوسف على شبير، وإنما كالذيل (١) مخففا عند أبي حنيفة وأبي يوسف (١) لمكان (١) الاختلاف في بجاسته، أو لتعارض النصين على اختلاف (١) الأصلين (١).

وإذا أصاب الثوب من الروث أو من أخثاء (١٠) اليقر أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة فيه عند أبي حنيفة (٢٠ لأن النص (١١) الوارد في

(١) بالكسر بالقارسية: إير جامه. (م)

 (٢) قوله: "كالذيل [بالمتح وبالقبارسية: دامن از جمامه]" المراد بالذيل القبدر الذي يفهم من قبولهم: فلان شعر الذيل، كذا في "الفوائد الظهيرية". (دياية)

 (٣) قوله: "والدخريص" بكسر الدال والراء الهمائين بينهما خاء معجمة ساكة، وآخره صاد مهملة ما يوسع به القميص من الشعب، (مغرب)

(1) قوله: "شبر في شبر (بالكسر بالفارسية: يك دست]" أي يكون شبر طولا، وشبر عرضاً. (عناية)

(٥) أي يول ما يؤكل لحبه. (ع)

(٦) وعند محمد؛ بول ما يؤكل لحمه طاهر، قلم يذكر.

(۷) مصالز مینی

 (٨) قوله: "على انحتلاف [يشير إلى الحديث: المئزهوا من البول»، وحديث المرفين. ت]" فإن الأصل عند أبي حديثة تعارض النصين، وعند أبي يوسف تعارض المذهين. (عبد)

(٩) قوله: "الأصلين" وقد يشكل بالتي على الأصلين، قإنها مغلظة بالاتفاق مع تعارض الآثار، واختلاف العلماء في تجامئه، ويمكن أن يجاب بالتوام التخفيف غير أن أثر التخفيف ظهر فيه بطهارة الهل عنه بالفرك، فيكنى مؤننه، فبلا يظهر في حتى التعال لما ظهر فيه بلكمنى مؤننه، فبلا يظهر في حتى التعال لما ظهر فيه بالمسح لم يظهر في العقوعما وراء قسدر المندرهم، على أن الآثار لما تعارضت تساقطت فأخدذنا بقول، تعالى: ﴿ الله له له يظهر في العقوعما وراء قسدر المعارض على أن الآثار لما تعارضت تساقطت فأخدذنا بقول، تعالى: ﴿ الله له له له التعارض في الدين الله والاختلاف إنما يعمل له؛ لورود النص في تجامئه، وهوما تلونا. (د)

(١٠) قوله: "الثوب" وكذا البدن والمكان لا غيرها كالماء، فإنه يصير بالقليل تجما غير معقو عنه. (عبد)

(١١) قوله: "أو من أخله البقر" الأخله جمع ختى هو ما يسقط من البقر. (عبد)

نجاست - وهو ما روى (۱): «أنه عليه السلام رمى بالروثة وقال: هذا رجس (۱) أو ركس *- لم يعارضه (۱) غيره، وبهذا يثبت التغليظ عنده، والتخفيف بالتعارض (۱).

وقالا: يجزئه حتى يفحش؛ لأن (٥) للاجتهاد فيه مساغا (١)، وبهذا يثبت التخفيف عندهما، ولأن (٧) فيه ضرررة لامتلاء الطرق بها، وهي مؤثرة في التخفيف، بخلاف بول (٨) الحمار؛ لأن الأرض تنشفه (٩)،

لأنا تقول؛ المقصود أن النجاسة إذا ثبتت بالنص، ولم يعارضه غيره وإن عارضه الرأي، فهو غليظ. (عبد)

(١) قوله: "وهو ما روى" وهو سا في "صحيح التخاري" من حديث ابن مسعود: كأتى النبي صلى الله عليه وعلى الله وعلى آله وسلم النائلة فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتمست الثائلة فلم أجد فأخذت روثة فأتيه بها فأخذ الحجرين وأثقى الروثة وقال هذا ركس». (ف)

(٢) قوله: "هذا رجس [بالكسر، ع]" أي نجس، ولفظة "أو" تشك الراوي. (عبد)

* أغرجه البخاري من حديث ابن مسعود، انظرالدراية ج١ رقم الحديث ١٨٦ ص٩٣ (لعيم).

(٣) قوله: "لم يعارضه غيره" والبلوى لا يعتبر في موضع النص، ألا ترى أن البلوى في بول الحمار أكثر ا لأن يترشش، فيصيب الثياب، ومع ذلك لا يعفي عنه أكثر من قدر الدرهم؛ لأنه منصوص على تجامته. وكمذلك البلوى للآدمي في بولمه أكشر، ومع ذلك لا يعني عنه أكشر، وكممانك احتمالاف العلمماء لا

و كميدلك البلوي للادمي في بنوت ا تشره ومع دهن د يملني عنه ، مستره و كسمت المستره و المسترد و المسترد و المسترد بمغرجها عن كوليما غليظة؛ لأنه لما لم ير وتص بخلافه كان اعتلاف العلماء بالرأى، والرأى لا يعارض النص، (ن)

(1) صورة، (4)

(٥) قرله: "لأن إلخ" أي لئبوت الاجتهاد إذ يكفي احتمال الاجتهاد (حاشية ملا عبد النفور)

(٦) قوله: "مساغا" وذلك لأن مالكيا يقول: بأن البصر والروث وعشى البقر طاهر، وقبال ابن أبي ليلي:
 السرقين ليس بشيء قليلا أو كليرا. (نهاية)

(٧) قوله: "ولأن فيه ضرورة [خصوصاً لصاحب الدواب. ن]" وللبلوى تأثير في تخفيف حكم النجاسة،
ألا ترى أن لها تأثيرا في إسقاط النجاسة، كما في سؤر الهرة إلا أن الضرورة في الأرواث دون الضرورة في سؤر
الهرة، فأوجها التخفيف دون الإسقاط، كفا في " مسوط شيح الإسلام". (نهاية)

(٨) تــوله: "بخلاف يول الحـــار" جــواب عما يقال: إن الــــــرورة في يول الحــــار كــالـــــــرورة في روائه،
 وقد قلتم: بتغليظه. (عناية)

(٩) قوله: "تنشف (بالفارسية: جدّب مي كند]" فلا يعني على وجه الأرض شيء يعنل به يخلاف